فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

رئيس التحرير : وائل سعد

نائب رئيس التحرير: باسم القاسم

مدير التحرير : وائل وهبة

التاريخ : الجمعة 2021/2/26

العدد : 5470

الخبر الرئيسي

"الداخلية" في غزة تفرج عن 45 سجيناً أمنياً لتهيئة أجواء الانتخابات.. و"فتح": لا يكفي

... ص 4

أبرز العناوين

السلطة الفلسطينية تتهم "إسرائيل" وأمريكا بالسعي لإسقاط البند السابع في "حقوق الإنسان"

واشنطن تؤجل إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية

مستقلون وشباب لمزاحمة فتح وحماس على "التشريعي"... فياض سيعود بقائمة جديدة

الاحتلال يضيق على المصلين ويمنع بعضهم من الوصول إلى المسجد الأقصى

ست منظمات أمريكية يهودية تطالب بايدن بإعادة وسم بضائع المستوطنات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 5034-14بيروت – لبنان

هاتف: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

	السلطة:	
2.	السلطة الفلسطينية تتهم "إسرائيل" وأمريكا بالسعي لإسقاط البند السابع في "حقوق الإنسان"	5
3.	مستقلون وشباب لمزاحمة فتح وحماس على "التشريعي"... فياض سيعود بقائمة جديدة	5
4.	النائب الرجوب يدعو السلطة الفلسطينية بالضفة لخطوات مماثلة لما حدث بغزة	6
5.	منصور يبعث رسائل لمسؤولين أمميين حول تصاعد انتهاكات "إسرائيل" ضد شعبنا	6
6.	التميمي يطالب الأمم المتحدة بتطبيق قرار اليونسكو الخاص بالحرم الابراهيمي في الخليل	7
	المقاومة:	
7.	حماس: حريصون على تهيئة المناخات الإيجابية استعدادًا للانتخابات	7
8.	قيادة حماس تؤكد تمسكها بمسار الشراكة وتحقيق الوحدة	7
9.	"مركزية" فتح تؤكد التزامها بخوض الانتخابات بقائمة موحدة وفق معايير موحدة	8
10.	"الشعبية" تدعو للالتزام بالتوافقات الوطنية بخصوص الانتخابات	9
11.	"حَمّاد" خيار حماس المفضل هو خوض الانتخابات ضمن قائمة تتبنى المقاومة	9
12.	"إسرائيل" ترصد قدرات حماس البحرية ومصادر تكشف عن الهدف الذي قصفه الاحتلال	9
13.	الاحتلال يحوّل القيادي في حماس فازع صوافطة للاعتقال الإداري	10
	الكيان الإسرائيلي:	
14.	الجيش الإسرائيلي: تجاوز صواريخ حزب الله الدقيقة الألف يستوجب استهدافها	11
15.	نتنياهو يُجمّد توزيع لقاحات كورونا على دول أجنبية	11
16.	"إسرائيل": تقليص إيران عمل مفتشي الوكالة الذرية «تهديد» يتطلب رداً	12
17.	وزير إسرائيلي: نعرف كيف ندافع عن أنفسنا في وجه إيران	12
	الأرض، الشعب:	
18.	الاحتلال يضيق على المصلين ويمنع بعضهم من الوصول إلى المسجد الأقصى	12
19.	مجلس الإفتاء الأعلى الفلسطيني يطالب بالتصدي لاستهداف القدس والأقصى	12
20.	هيئة علماء فلسطين: أسبوع القدس العالمي يستنهض الهمم لمواجهة التطبيع	13
21.	بحماية الشرطة الإسرائيلية: 115 مستوطنا يقتحمون الأقصى بطريقة فردية للمرة الأولى منذ 2003	13
22.	دعوة لإقامة صلاة الجمعة على ركام منزل حارس المسجد الأقصى فادي عليان في القدس	13
23.	مستوطنون يقتحمون مقامات تاريخية في "كفل حارس" شمال الضفة الغربية	14

.24	الاحتلال الإسرائيلي يعلن الاستيلاء على 193 دونماً من أراضي دير دبوان في الضفة	14
.25	تسهيلات لشركات الخليوي الإسرائيلية لزيادة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية	14
.26	بحث حقوقي يظهر التمييز في التعامل مع بلدات فلسطينيي 48 في تأمين المواصلات	15
	الأردن:	
.27	العاهل الأردني: لدعم أي جهد لإعادة إطلاق مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين	15
.28	هيئة البث الإسرائيلية "كان": الأردن و"إسرائيل" لدفع مشروعات مشتركة	15
	لبنان:	
.29	لبنان يبحث تأمين 300 ألف لقاح "كورونا" للاجئين الفلسطينيين	16
	عربي، إسلامي:	
.30	"I24 News": "إسرائيل" والسعودية والبحرين والإمارات يتفاوضون لبناء تحالف أمني دفاعي	16
.31	البحرين و"إسرائيل" تؤكدان على أهمية مشاركة دول المنطقة بمحادثات "إيران النووية"	16
	دولي:	
.32	واشنطن تؤجل إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية	17
.33	اليابان تدعم "أونروا" بـ 40 مليون دولار	17
.34	ست منظمات أمريكية يهودية تطالب بايدن بإعادة وسم بضائع المستوطنات	17
	حوارات ومقالات	
.35	المتعاونون والمقاومون الفلسطينيون... جوزيف مسعد	18
.36	هل أخطأت "حماس" بمشاركتها في انتخابات 2006؟... أسامة أبو ارشيد	23
.37	العلاقات الأميركية – الإسرائيلية في عهد بايدن .. قيد الاختبار... مجموعة من الباحثين	26
	كاريكاتير:	30

***

١. "الداخلية" في غزة تفرج عن 45 سجيناً أمنياً لتهيئة أجواء الانتخابات.. و"فتح": لا يكفي

ذكر موقع **وزارة الداخلية والأمن الوطني، 2021/2/25**، من غزة: في إطار تعزيز وتهيئة الأجواء الداخلية لإجراء الانتخابات العامة، قامت هيئة القضاء العسكري والأجهزة الأمنية المختصة بدراسة ملفات عدد من السجناء المحكومين والموقوفين على خلفية قضايا أمنية أضرت بفصائل المقاومة وأجنحتها العسكرية ومقدراتها، وقد جرى إعادة النظر في تلك القضايا مراعاةً للظروف التي نعيشها في هذه المرحلة؛ حيث تم إنهاء ملفات 45 محكوماً وموقوفاً، والإفراج عنهم صباح اليوم[أمس]. إن وزارة الداخلية والأمن الوطني تؤكد مجدداً أن كل القضايا التي تمت معالجتها هي قضايا جنائية أمنية، ولا علاقة لها بالنشاط السياسي أو الحزبي، أو التعبير عن الرأي، وفي ذات الوقت ستواصل الوزارة القيام بواجبها في الحفاظ على حالة الاستقرار الأمني في قطاع غزة، وحماية الجبهة الداخلية وظهر المقاومة الفلسطينية.

من جهته، جدد المتحدث باسم وزارة الداخلية إياد البزم، في تصريحات لقناة الأقصى، مساء الخميس، التأكيد على عدم وجود أي معتقل على خلفية سياسية أو حرية رأي وتعبير في غزة، مشددا على أن السجناء لدى الداخلية موقوفون أو محكومون هم على خلفية أمنية بحتة قاموا بأعمال تضر بالمقاومة. وأضاف: "جميع السجناء الأمنيين قدّموا معلومات لجهات أمنية أخرى، وقاموا برصد عناصر المقاومة، ومتابعة تحركاتهم، وقدموا معلومات تمس بمقدرات المقاومة وأنفاقها وصواريخها، وكل ذلك لا يمكن أن يندرج تحت إطار الرأي السياسي أو الحرية الشخصية".

وأكد البزم أن الوزارة مُلزمة بالحفاظ على الجبهة الداخلية، وحماية ظهر المقاومة، مشيراً إلى أن الأجهزة الأمنية في غزة تعمل من منطلق عقيدة وطنية بحتة، لا تُؤمن بالتنسيق الأمني مع الاحتلال، ولكن تؤمن بالتنسيق مع مكونات شعبنا الفلسطيني. ودعا كل من لديه اسم أي معتقل على خلفية سياسية أو عمل تنظيمي أو حرية رأي وتعبير فليقدم اسمه للوزارة. وأبدى المتحدث باسم الداخلية استعداد الوزارة لإطلاع أي جهة وطنية أو حقوقية على كافة الملفات والقضايا المحكوم عليها السجناء لدينا.

ونقلت **الشرق الأوسط، لندن، 2021/2/26**، من رام الله: حركة فتح ردت واعتبرت أن خطوة «حماس» غير كافية. وقال عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية للحركة، إن المعتقلين في غزة ليسوا 45 شخصاً فقط. وأضاف: «من المفترض أن تكون حركة حماس شريكة للكل الفلسطيني، خاصة بعد بيان 9/3، لكن للأسف لاحظنا في الأسبوع الأخير تصريحات توتيرية، والأحكام التي أصدرتها «حماس» على بعض المعتقلين في غزة، جميعها عراقيل أمام إجراء الانتخابات».

أما عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» والناطق باسمها، إياد نصر، فقال إنه لا يجوز الحديث عن معتقلين جنائيين أمنيين، وفي الوقت نفسه يتم الحديث عن الإفراج عنهم، في ظرف سياسي متعلق بالمرسوم الرئاسي للحريات. وطالب نصر، داخلية حماس، بالإفراج عن كل المعتقلين السياسيين، وتزويدهم بكشف معلن عن أسمائهم.

٢. السلطة الفلسطينية تتهم "إسرائيل" وأمريكا بالسعي لإسقاط البند السابع في "حقوق الإنسان"

رام الله: قال وزير الخارجية الفلسطيني، رياض المالكي، إن إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، وبعض الدول الأوروبية، تقود حملة كبيرة بهدف إسقاط البند السابع في مجلس حقوق الإنسان، لأنه يسلط الضوء بشكل تفصيلي على انتهاكات الاحتلال ويدعو إلى محاسبته. وأكد المالكي أن هذه المحاولات الحثيثة تصاعدت، مع انطلاق اجتماعات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قبل أيام، وتستمر لأسابيع.

وقالت وسائل إعلام إسرائيلية، إنه تم وضع 5 قرارات مناهضة لإسرائيل على جدول أعمال المجلس، بينها 4 قرارات في إطار المادة السابعة، وتشمل «إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، وإدانة الاستيطان، وتقرير المصير للفلسطينيين، وإدانة الاحتلال الإسرائيلي في الجولان». ومن المتوقع أن يضاف بند جديد ينتقد إسرائيل بشدة بسبب عدم تجاوبها مع قرارات سابقة. وتشير المعلومات التي وصلت إلى إسرائيل، أنه تمت إضافة فقرة هذا العام إلى النص، تتناول انتقاداً لعدم التزام إسرائيل بتوفير لقاحات كورونا للفلسطينيين.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/2/26

٣. مستقلون وشباب لمزاحمة فتح وحماس على "التشريعي"... فياض سيعود بقائمة جديدة

رام الله – كفاح زبون: يسعى مستقلون فلسطينيون لإيجاد جسم منافس لحركتي «فتح» و«حماس» وباقي الفصائل الفلسطينية في الحياة السياسية والاجتماعية اليومية، أو حتى في الانتخابات التشريعية المقبلة. ففي الوقت الذي أعلن فيه مستقلون أنهم بصدد تشكيل قوائم منافسة، ويجري آخرون مشاورات من أجل ذلك، ويضع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق، سلام فياض، مع شخصيات أخرى مستقلة، اللمسات الأخيرة على قائمة مستقلة، يفترض أن يعلن من خلالها، حراك شبابي واسع يطلق على نفسه اسم «حراك وعد»، عن نفسه، غدا السبت، ويأمل في إقناع الفلسطينيين ببرنامجه السياسي والاجتماعي، على طريق التحول لاحقاً إلى حركة سياسية.

وقالت مصادر مطلعة، لـ«الشرق الأوسط»، إن فياض يعمل على بناء قائمة مستقلة تغطي جميع مناطق الضفة وقطاع غزة، جغرافياً وعمرياً واجتماعياً.

وقال أحد مؤسسي حراك وعد، جمال زقوت، إن حراكه قرر عدم تقديم كتلة للانتخابات لكنه منفتح على دعم أي جهة ستقدم نفسها بشكل قريب لأفكاره. وحراك وعد الذي يعلن عنه السبت، يقدم نفسه «مكوناً أصيلاً من مكونات التيار الديمقراطي التقدمي الواسع في فلسطين»، يهدف إلى «توحيد هذا التيار في إطار تعددي لإنجاز الأهداف الوطنية والديمقراطية المشتركة بينها». ويقول الحراك إنه «يسعى لتوسيع انتشاره في مختلف القطاعات الاجتماعية، لا سيما الفئات التي تعاني من التهميش في المخيمات، وفي أوساط الشباب والنساء والفئات الشعبية الأخرى، في جميع أماكن وجود الشعب الفلسطيني، ويعمل بصورة حثيثة لاستكمال بُناه التنظيمية والجماهيرية والبرامجية، وذلك في سياق التحول إلى حركة سياسية اجتماعية».

الشرق الأوسط، لندن، 2021/2/26

٤. النائب نايف الرجوب يدعو السلطة الفلسطينية بالضفة لخطوات مماثلة لما حدث بغزة

الخليل: دعا النائب في المجلس التشريعي بمدينة الخليل الشيخ نايف الرجوب السلطة الفلسطينية إلى خطوات مماثلة في الضفة الغربية كما حدث من إفراج عن 45 معتقلًا جنائيًّا وأمنيًّا من حركة فتح بغزة. وعدَّ الرجوب أن مبادرة حركة حماس بالإفراج عن معتقلين أمنيين في غزة، تعبر عن نوايا صادقة، على الرغم من تورط المفرج عنهم بأعمال مشبوهة ضد المقاومة، مرحبا بكل خطوة إيجابية تهيئ الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات الفلسطينية. وطالب الرجوب السلطة الفلسطينية بخطوات مشابهة في الضفة الغربية، وإطلاق الحريات العامة ليس على منصات الاعلام فقط بل على أرض الواقع.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/2/25

٥. منصور يبعث رسائل لمسؤولين أمميين حول تصاعد انتهاكات "إسرائيل" ضد شعبنا

نيويورك: بعث المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، رياض منصور، ثلاث رسائل متطابقة للأمم المتحدة، حول الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب تصاعد انتهاكات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/2/26

٦. التميمي يطالب الأمم المتحدة بتطبيق قرار اليونسكو الخاص بالحرم الابراهيمي في الخليل

الخليل: طالب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة حقوق الانسان والمجتمع المدني، أحمد التميمي في بيان الخميس، الأمم المتحدة بالوقوف أمام مسؤولياتها وتطبيق قرار منظمة اليونسكو، إحدى منظماتها، الذي صدر في تموز 2017 "باعتبار الحرم الابراهيمي الشريف موقعا تراثيا فلسطينيا"، الأمر الذي يلزم الأطراف الدولية بالتصدي لكل الممارسات التهويدية التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاهه، حتى بات يخضع بشكل كامل لسيطرتها وسيطرة مستوطنيها.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/2/25

٧. حماس: حريصون على تهيئة المناخات الإيجابية استعدادًا للانتخابات

أكدت حركة حماس أنها والأجهزة الحكومية في غزة حريصة على تهيئة المزيد من المناخات الإيجابية في ظل الاستعداد للانتخابات العامة ضمن الالتزام بمخرجات حوار القاهرة فبراير 2021.

وقالت الحركة في تصريح صحفي إنها تابعت باهتمام وتقدير عالٍ إفراج وزارة الداخلية في غزة عن 45 سجينًا من المحكومين أو الموقوفين على قضايا أمنية ألحقت ضررًا مباشرًا بالمقاومة ومقدراتها.

وطالبت الحركة إخواننا في حركة فتح والسلطة في رام الله بتهيئة مناخات إيجابية لتسير الانتخابات بسلام، ووقف كل أشكال الملاحقة والتضييق والاستدعاءات، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ورفع الحظر عن ممارسة الحريات الإعلامية.

ونوهت الحركة بأنه لم يتم حتى الآن إلغاء مراسيم رئاسية صدرت عام 2007 تعتبر أذرع المقاومة ميليشيات خارجة عن القانون.

موقع حركة حماس، 2021/2/25

٨. قيادة حماس تؤكد تمسكها بمسار الشراكة وتحقيق الوحدة

أكدت قيادة حركة "حماس" تمسكها التام بمسار الشراكة الوطنية، وتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام، وبناء النظام السياسي الفلسطيني من جديد، للتفرغ لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه قضيتنا الوطنية منطلقين من بيت فلسطيني واحد متماسك. وقالت الحركة في بيان مساء الخميس، إن المكتب السياسي لحركة حماس برئاسة إسماعيل هنية رئيس الحركة عقد اجتماعاً مهماً على مدار يومي الثلاثاء والأربعاء 23–24 فبراير، ناقش فيه مختلف القضايا السياسية والوطنية، في ظل الاستعداد الفلسطيني العام لإجراء الانتخابات العامة.

وثمنت قيادة الحركة في اجتماعها الجهود المصرية في رعاية الحوار الوطني الأخير الذي انعقد في القاهرة، وهي جهود مقدرة منسجمة مع الجهد المصري التاريخي في خدمة القضية الفلسطينية، كما ثمنت الدور التركي والقطري والروسي في تذليل العقبات، مؤكدة أن مخرجات القاهرة وضعت للتنفيذ الأمين، والالتزام الدقيق بها، ما يستدعي متابعة تنفيذ كل بنود وثيقة البيان الختامي دون استثناء. كما أكدت القيادة استعدادها وحرصها على إتمام حوار مارس على الوجه المطلوب لوضع أسس ومعايير انتخاب وتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الجديد.

وشددت قيادة الحركة على مضيها بقوة نحو الاستحقاق الانتخابي، مع الحرص التام على تنفيذه كاملاً حسب المواعيد المقررة، وحذرت القيادة من أي تراجع في الالتزام بهذه المواعيد أو التردد في إتمامها، لما في ذلك من مخاطر وتداعيات جسيمة.

وبينت قيادة الحركة أنها توقفت أمام قيام بعض الأفراد أو الجهات الفلسطينية بالحديث عن مواقف الحركة السياسية، دون تفويض من الحركة، مؤكدة أن مواقف الحركة السياسية، وثوابتها الوطنية معروفة وواضحة، عبرت عنها وثائقنا الرسمية، وأدبياتنا المتنوعة، ولا تعبر عنها رسائل هنا أو هناك.

موقع حركة حماس، 2021/2/25

٩. "مركزية" فتح تؤكد التزامها بخوض الانتخابات بقائمة موحدة وفق معايير موحدة

رام الله: عقدت اللجنة المركزية لحركة "فتح"، اجتماعاً لها، مساء الخميس، برئاسة محمود عباس، في رام الله. أكد عباس أهمية تنفيذ ما ورد في المرسوم الرئاسي لإطلاق الحريات العامة في دولة فلسطين، وذلك من أجل تمهيد المناخ الملائم لإجراء الانتخابات العامة بصورة شفافة وحرة ونزيهة تكرس الحياة الديمقراطية في المشهد السياسي الفلسطيني في جميع محافظات الوطن.

واستمعت اللجنة المركزية إلى تقارير اللجان الخمس والإجراءات التي تقوم بها تحضيرا لإجراء الانتخابات. كذلك، استمعت مركزية فتح، لوفد الحركة في المحافظات الجنوبية، لنتائج لقاءاتهم مع ابناء الحركة في المحافظات الجنوبية، والاستعدادات التي تقوم بها الحركة لخوض الانتخابات التشريعية القادمة، مؤكدة حرص حركة فتح على معالجة القضايا العالقة التي تخص المحافظات الجنوبية والعمل على إنجاح هذه الانتخابات عبر ضمان أوسع مشاركة فيها من قبل أبناء شعبنا. وأكدت اللجنة المركزية التزامها بخوض حركة فتح للعملية الانتخابية بقائمة موحدة وفق معايير موحدة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/2/25

١٠. "الشعبية" تدعو للالتزام بالتوافقات الوطنية بخصوص الانتخابات

غزة: دعت الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، إلى الالتزام بما تم التوافق عليه وطنياً في القاهرة بشأن الانتخابات. وعدّت أن ما صدر عن لجنة الانتخابات المركزية بشأن قبول استقالة المرشحين من وظائفهم، وشرط قبول الجهة المسؤولة عنهم لذلك من أجل ترشحهم، هو تجاوز لما تم التوافق عليه في القاهرة إزاء هذه النقطة، وهذا من شأنه أن يحرم قطاعًا واسعًا من أصحاب هذا الحق في ممارسة حقهم الديمقراطي في حال رفض مسؤوليهم قبول الاستقالة.

ورأت الجبهة أن ما صدر عن لجنة الانتخابات بهذا الخصوص يعود لعدم صدور المراسيم المطلوب إصدارها بقرار من الرئيس والتي تتضمن إلى جانب هذه النقطة قضايا أخرى جاء عليها البيان الختامي للقاء القاهرة، والتي تناولت زيادة حصة المرأة، وتخفيض رسوم التسجيل والتأمين، وعدم المحكوميات.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/2/25

١١. "حَمّاد" خيار حماس المفضل هو خوض الانتخابات ضمن قائمة تتبنى المقاومة

طالب عضو المكتب السياسي لحركة "حماس" فتحي حماد بضرورة عرض السلطة الفلسطينية تفاصيل اتفاقية الغاز التي وقعتها، على الشعب الفلسطيني صاحب الحق في الغاز. ودعا حماد في حوار متلفز بثته فضائية الأقصى، أبناء الشعب الفلسطيني للاحتجاج على اتفاقية الغاز للحفاظ على حقهم بهذا الغاز. وفي سياق آخر أوضح حماد أن قرار الانتخابات حصل على أغلبية ساحقة لدى حماس في الأقاليم الثلاثة، موضحا أن حماس لم تحسم موقفها بعد بشأن شكل مشاركتها في الانتخابات القادمة. ولفت إلى أن الخيار المفضل لدى حماس هو القائمة الموحدة مع الفصائل التي تتوافق مع الحركة في خيار المقاومة، مشيرا إلى أن الانتخابات هي أمل الشعب الفلسطيني ليتوحد ضد الاحتلال ويتمسك بالثوابت الوطنية المقدسات.

فلسطين أون لاين، 2021/2/25

١٢. "إسرائيل" ترصد قدرات حماس البحرية ومصادر تكشف عن الهدف الذي قصفه الاحتلال

غزة – رجب المدهون: منذ أسبوعين، يواصل الاحتلال تركيزه على قدرات المقاومة الفلسطينية البحرية، وذلك في أعقاب رصده أهدافاً عسكرية تابعة للمقاومة داخل بحر غزة، عدّة مرّات خلال الفترة الماضية. وقبل أسبوعين، وفي ظلّ أجواء بحرية شديدة الخطورة، قصفت قوات الاحتلال البحرية زورقاً عَبَر مِن الحدود المصرية – الفلسطينية، من دون الإعلان عَمَّن كان يقوده أو

مصيرهم. إلّا أنّ تحدُّث جيش العدو، الأسبوع الماضي، عن تحييد هدف بحري لحركة «حماس» في بحر غزة قبالة مدينة خانيونس، من دون توضيح ماهيّته، دفع محلّلين إسرائيليين إلى التلميح لكون الهدف المقصود يشي بتطوُّر كبير في القدرات البحرية لدى «حماس».

في المقابل، كشفت مصادر في المقاومة الفلسطينية، لـ«الأخبار»، أن الهدف الذي تَحدّث عنه الاحتلال، وحاول تضخيمه، هو عبارة عن تجارب كانت تجريها وحدات الكوماندوز البحرية لأدوات خاصة بها في عرْض البحر، معتبرة أن العدو يتعمّد تضخيم قدرات المقاومة لأهداف سياسية. وأضافت أنه ليس سرّاً أن المقاومة تُطوِّر أدواتها العسكرية لتحقيق إنجازات ميدانية تُمكّنها من المبادرة والدفاع خلال المواجهات مع الاحتلال، لافتة إلى أن لدى المقاومة عدّة برامج لتطوير أدواتها، ومن ضمنها تطوير سلاح البحرية الذي حَقّق إنجازات بارزة خلال حرب عام 2014.

كما كشفت المصادر أن المقاومة رصدت، خلال الأشهر الماضية، تركيب جيش الاحتلال للعديد من المجسّات وأجهزة المراقبة على طول الحدود البحرية الشمالية لقطاع غزة، وذلك خوفاً من تسلُّل وحدات المقاومة إلى الأراضي المحتلة وتنفيذ عمليات فدائية، موضحة أن هذه الأعمال تأتي استكمالاً للجدار البحري الذي بناه العدو داخل البحر، ضمن مشروعه الأكبر المتمثّل في الجدار الأرضي حول القطاع. ويأتي حديث المصادر تلك ردّاً على ما تداولته الصحافة العبرية، وتحديداً المحلّل في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوني بن مناحيم، الذي قال إن «قوات الكومندوز التابعة للجناح العسكري لحماس تُجهّز العديد من المفاجآت ضدّ إسرائيل، عن طريق التسلُّل البحري»، مضيفاً أن التجهيزات تشمل «ضربة استراتيجية» ضدّ دولة الاحتلال خلال المعركة أو المواجهة المقبلة مع قطاع غزة. وبحسب بن مناحيم، تعتمد «حماس» على قوات النخبة البحرية كتعويض عن قوات نخبة الأنفاق، بعد أن اكتمل بناء عائق تحت أرضي على الحدود الشرقية للقطاع. وادّعى أن قوات «حماس» البحرية تبحث عن سبل للوصول إلى شواطئ دولة الاحتلال، وتنفيذ عملية هناك، ثمّ الانطلاق لتنفيذ مهمّات أخرى داخل الأراضي المحتلة.

الأخبار، بيروت، 2021/2/26

١٣. الاحتلال يحوّل القيادي في حماس فازع صوافطة للاعتقال الإداري

طوباس: أفاد مكتب إعلام الأسرى بأن محكمة الاحتلال حولت فازع صوافطة القيادي في حركة حماس، للاعتقال الإداري 4 أشهر. وصوافطة، أسيرٌ محررٌ أمضى ما يزيد عن 18 عاماً في سجون الاحتلال، واعتقل أكثر من مرة من أجهزة أمن السلطة، وهو شقيق الشهيد القسامي عاصم صوافطة.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/2/25

١٤. الجيش الإسرائيلي: تجاوز صواريخ حزب الله الدقيقة الألف يستوجب استهدافها

بلال ضاهر: حدد الجيش الإسرائيلي كمية معينة من الصواريخ الدقيقة التي بحوزة حزب الله، ويهدد بأنه في حال تجاوز عدد الصواريخ الدقيقة هذه الكمية، فإن إسرائيل ستستهدف هذه الصواريخ. وحسب المصادر الإسرائيلية، فإن العدد هو 500 – 1,000 صاروخ. ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" يوم الخميس، عن رئيس لواء أساليب القتال والحداثة في الجيش الإسرائيلي، عيران نيف، قوله إنه "إذا تجاوز حزب الله سقف كمية أو نوعية من السلاح الدقيق، فسنطالب بالعمل ضده. وهذا قرار من العيار الثقيل، ولكن لن نتمكن من التهرب منه". وأضاف نيف أنه "عدا النووي الإيراني، هذا (الصواريخ الدقيقة) هو التهديد الأكبر على "إسرائيل اليوم"، وهذا هو الحدث.

عرب 48، 2021/2/25

١٥. نتنياهو يُجمّد توزيع لقاحات كورونا على دول أجنبية

محمود مجادلة: طلب المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، من مجلس الأمن القومي في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، توضيحات حول قرار الأخير توزيع لقاحات مضادة لفيروس كورونا المستجد من المخزون الإسرائيلي، لدول أجنبية.

وجمّد مكتب نتنياهو عملية نقل اللقاحات إلى دول أجنبية يصل عددها، بحسب تقرير إسرائيلي سابق، إلى 19 دولة، وذلك في ظل توجه مندلبليت بطلب الحصول على توضيحات، بالإضافة إلى اعتراض وزيري الأمن والخارجية، بيني غانتس وغابي أشكينازي.

جاء ذلك في أعقاب مطالبة غانتس، في رسالة وجهها إلى نتنياهو، بإيقاف نقل شحنات من لقاحات إلى دول أجنبية، وبعقد اجتماع عاجل للمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) لبحث الموضوع.

من جانبه، صرّح وزير الصحة الإسرائيلي، يولي إدلشتاين، أن هناك "اعتبارات أخرى لتوزيع اللقاحات" على دول أجنبية، مشددا على أنها اعتبارات غير متصلة بالشأن الصحي"، وذلك في تصريحات نقلتها القناة العامة الإسرائيلية ("كان 11")، دون الكشف عن مزيد من التفاصيل.

عرب 48، 2021/2/25

١٦. "إسرائيل": تقليص إيران عمل مفتشي الوكالة الذرية «تهديد» يتطلب رداً

تل أبيب: عدّت إسرائيل، يوم الأربعاء، تقليص إيران عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة؛ «تهديداً» يتطلب رداً. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، غابي أشكينازي، في بيان نقلته وكالة الصحافة الفرنسية: «تعدّ إسرائيل هذه الخطوة بمثابة تهديد، ويجب ألا تمر من دون رد». وأكد وزير الخارجية على أن إسرائيل «لن تسمح أبداً لإيران بامتلاك القدرة على حيازة سلاح نووي».

الشرق الأوسط، لندن، 2021/2/24

١٧. وزير إسرائيلي: نعرف كيف ندافع عن أنفسنا في وجه إيران

قال تساحي هنغبي وزير الاستيطان الإسرائيلي وعضو الكابنيت المصغر، اليوم الخميس، إن إسرائيل تعرف كيف تدافع عن نفسها إذا تركت لوحدها في مواجهة إيران. وأشار هنغبي في تصريح مقتضب لإذاعة 103 العبرية، إلى أن إسرائيل ستخوض مواجهة دبلوماسية مع القوى العالمية بشأن الاتفاق النووي في ظل نية الإدارة الأميركية الجديدة العودة للاتفاق. وأضاف "نحن بصدد الدخول في هذه المواجهة الدبلوماسية مع القوى العالمية التي باتت تؤمن بسذاجة وبشكل خاطئ بعملية المصالحة والتقارب مع إيران".

القدس، القدس، 2021/2/25

١٨. الاحتلال يضيق على المصلين ويمنع بعضهم من الوصول إلى المسجد الأقصى

القدس المحتلة: فرضت شرطة الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الجمعة، قيوداً أمنية مشددة، في مدينة القدس المحتلة ومحيط البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك، ونصبت حواجز عسكرية، عند مداخل البلدة القديمة، وأعاقت وصول المصلين إلى المسجد الأقصى.

قدس برس، 2021/02/26

١٩. مجلس الإفتاء الأعلى الفلسطيني يطالب بالتصدي لاستهداف القدس والأقصى

رام الله: دعا مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين، إلى التصدي "لمحاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ مزيد من أعمال التهويد بحق مدينة القدس المحتلة، ومحاولات إحداث تغيير في وجهها الحضاري والتاريخي والجغرافي، لفرض سيطرة المحتل الكاملة عليها".

الشرق الأوسط، لندن، 2021/02/26

٢٠. هيئة علماء فلسطين: أسبوع القدس العالمي يستنهض الهمم لمواجهة التطبيع

إسطنبول (بثينة اشتيوي): قال رئيس هيئة علماء فلسطين نواف تكروري، إن نشاطات وفعاليات "أسبوع القدس العالمي" المزمع تنفيذها في الأسبوع الأخير من شهر رجب الحالي، تهدف إلى إحياء الفعاليات والأنشطة المناصرة لفلسطين والقدس المحتلة، والرد على المطبعين وانحرافهم عن نهج الأمة، بوضع أيديهم مع الإحتلال الإسرائيلي. وأكد أن "علماء المسلمين" سيحركون الدول والمؤسسات والشعوب الغيورة لنصرة الأراضي المحتلة. وقد أشار تكروري إلى أن 50 رابطة وهيئة علمائية انضمت إلى برنامج الأسبوع من دول عربية وإسلامية مختلفة، يتقدمها رئاسة الشؤون التركية والاتحاد العالمي لهيئة علماء المسلمين وغيرهما.

قدس برس، 2021/02/25

٢١. بحماية الشرطة الإسرائيلية: 155 مستوطنا يقتحمون الأقصى بطريقة فردية للمرة الأولى منذ 2003

القدس: اقتحم 115 مستوطناً، الخميس، المسجد الأقصى المبارك، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي، وتجولوا في باحاته، وتحديداً في صحن قبة الصخرة المشرفة. وأفادت دائرة الأوقاف الإسلامية، بأنه سجل للمرة الأولى منذ بداية الاقتحامات المنظمة للأقصى عام 2003، اقتحام فردي للمستوطنين بحماية شرطة الاحتلال. موضحة أن ذلك تطور خطير ينذر بتصاعد نوايا الاحتلال في زعزعة الوضع القائم في الأقصى.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2021/02/25

٢٢. دعوة لإقامة صلاة الجمعة على ركام منزل حارس المسجد الأقصى فادي عليان في القدس

القدس: دعت القوى الوطنية والإسلامية، الخميس، إلى إقامة صلاة الجمعة، على أرض فادي عليان، مسؤول وحدة الحراسة الصباحية في المسجد الأقصى المبارك، الذي هدمت منزله بلدية الاحتلال الإسرائيلي يوم الإثنين الماضي، في بلدة العيسوية الواقعة إلى الشمال الشرقي من مدينة القدس المحتلة. وذلك دعماً لصموده ونصراً لقضية استهداف القدس والدولة الفلسطينية.

القدس، القدس، 2021/02/25

٢٣. مستوطنون يقتحمون مقامات تاريخية في "كفل حارس" شمال الضفة الغربية

سلفيت: اقتحم عشرات المستوطنين اليهود، فجر اليوم الجمعة، بلدة "كفل حارس" الفلسطينية شمالي مدينة سلفيت (شمال الضفة الغربية)، وأدوا طقوساً تلمودية في مواقع أثرية يزعمون أنها مقامات دينية لهم، وسط حماية أمنية مشدّدة، من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. ومما تجدر الإشارة إليه أن مختصين يُرجعون أسباب الاستهداف للمقامات الدينية التاريخية، إلى "أغراض استيطانية بغلاف أيديولوجي وسياسي وديني، بادعاء أن هذه الأماكن تخصهم منذ قديم الزمان، تمهيدًا لطرد المواطنين الفلسطينيين منها.

قدس برس، 2021/02/26

٢٤. الاحتلال الإسرائيلي يعلن الاستيلاء على 193 دونماً من أراضي دير دبوان في الضفة

رام الله: أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي الاستيلاء على 193 دونماً من أراضي دير دبوان شرق محافظة رام الله والبيرة، بهدف إقامة "مكب للنفايات" يخدم المستوطنات. ومن جهته أكد رئيس بلدية دير دبوان منصور منصور أن المواطنين سيتصدون لكل محاولات الاحتلال الاستيلاء على أرضهم.

القدس، القدس، 2021/02/25

٢٥. تسهيلات لشركات الخليوي الإسرائيلية لزيادة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية

رام الله: ذكر المكتب الوطني لمقاومة الاستيطان، أنه وضمن المحاولات الإسرائيلية لتوفير كل متطلبات البنى التحتية على اختلافها، وفي محاولة لتشجيع الاستيطان في المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في أرجاء الضفة الغربية المحتلة من خلال معاملتها كأنها أراض تابعة لدولة الاحتلال، أصدر وزير الاتصالات المؤقت بيني غانتس، قرارًا بالسماح للشركات الخلوية بتوسيع شبكة الاتصالات لصالح المستوطنات بمناطق الضفة الغربية، بهدف توسيع التغطية الخلوية لشبكة الجيل الرابع في غضون عامين لتصل إلى 95% بدلًا من 75%، لتشمل غالبية المناطق، مع منح الأولوية للمستوطنات وبعض البؤر الاستيطانية. في الوقت الذي تواصل سلطات الاحتلال حرمان الشركات الفلسطينية المزودة لخدمات الاتصالات من استخدام الجيل الرابع والخامس مما يلحق الضرر بقطاع الاتصالات الذي يعد ركيزة اساسية في تطور الاقتصاد.

القدس العربي، لندن، 2021/02/25

٢٦. بحث حقوقي يظهر التمييز في التعامل مع بلدات فلسطينيي 48 في تأمين المواصلات

الناصرة: توصلت نتائج بحث جديد لجمعية سيكوي الحقوقية أن نصف المدن العربية داخل أراضي 48 محرومة من خطوط باصات داخلية، بينما لا تفتقر ايّة مدينة يهودية إلى مثل هذه الخطوط. كما أن وتيرة سفر الحافلات الداخلية في البلدات العربية – التي تحظى بمواصلات داخليّة – أقل بكثير من الوتيرة في البلدات اليهودية. بالإضافة إلى ذلك، تضطرّ النسبة الأكبر من سكّان البلدات العربيّة إلى قطع مسافات طويلة من أجل الوصول إلى محطة الحافلات "القريبة" من بيتهم.

القدس العربي، لندن، 2021/02/25

٢٧. العاهل الأردني: لدعم أي جهد لإعادة إطلاق مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين

عمان – أ ف ب: أكد العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، الخميس، أن "الاحتلال والسلام، بكل بساطة، نقيضان لا يجتمعان". وأضاف في كلمة ألقاها في مؤتمر "الشرق الأوسط والإدارة الأميركية الجديدة"، الذي يعقده معهد بروكنجز في واشنطن افتراضياً، أن "للشعب الفلسطيني الحق بقيام دولته المستقلة، ذات سيادة وقابلة للحياة، على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل". وعبر عن استعداد بلاده لدعم أي جهد لإعادة إطلاق مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مؤكداً أن "لا بديل عن حل الدولتين، والخطوات الأحادية المستمرة ستقتل فرص السلام".

القدس، القدس، 2021/2/25

٢٨. هيئة البث الإسرائيلية "كان": الأردن و"إسرائيل" لدفع مشروعات مشتركة

تل أبيب: أفادت هيئة البث الرسمية «كان»، أن إسرائيل والأردن، تكثفان اتصالاتهما هذه الفترة لتنفيذ مشروعات مشتركة ولتحسين العلاقات الثنائية. وقالت إن المحادثات بين البلدين تركز حول المشروعات المستقبلية بين إسرائيل، الأردن، والسلطة الفلسطينية. وفي هذا الإطار، اجتمع وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي 3 مرات مع وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي. وبحسب مصادر التقرير، فإن اجتماعاً عقد في الأردن، قبل أسابيع لمديري الوزارات العامين في كلا البلدين، برئاسة وزارة الخارجية، وذلك بهدف دفع مشروعات مشتركة في مجال المياه، والسياحة، والزراعة، والمواصلات، والتجارة.

وذكر التقرير أنه في إسرائيل، يحاولون المضي قدماً لصالح الأردنيين، الذين يريدون مضاعفة التجارة من الأردن إلى السلطة الفلسطينية؛ حيث طالبوا بتوسيعها من 100 مليون دولار سنوياً إلى 500 مليار دولار.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/2/26

٢٩. لبنان يبحث تأمين 300 ألف لقاح "كورونا" للاجئين الفلسطينيين

بيروت (محمد شهابي: أبدى وزير الصحة اللبناني حمد حسن، استعداد الوزارة لتقديم طلب شراء 300 ألف لقاح إضافي مضاد لفيروس "كورونا" من شركة ((AstraZeneca، وذلك لصالح اللاجئين الفلسطينيين المسجلين على منصة وزارة الصحة اللبنانية. جاء ذلك، بعد طلب رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني حسن منيمنة، من الوزير اللبناني، تأمين 300 ألف جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس "كورونا"، لتلقيح اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بها، على ان يتم تمويلها من الجهات المانحة، خلال لقائهما، يوم الخميس، في العاصمة اللبنانية بيروت.

قدس برس، 2021/2/25

٣٠. "I24 News": "إسرائيل" والسعودية والبحرين والإمارات يتفاوضون لبناء تحالف أمني دفاعي

كشفت مصادر خاصة من الخليج لشبكة i24NEWS، الخميس، عن وجود مفاوضات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة منذ عدة أشهر لبناء تحالف أمني دفاعي على غرار حلف الناتو للتعامل مع "التهديد الإيراني المتزايد" في المنطقة. ولم تؤكد أو تنفي مصادر إسرائيلية هذا النبأ.

موقع I24 News الإسرائيلي، 2021/2/25

٣١. البحرين و"إسرائيل" تؤكدان على أهمية مشاركة دول المنطقة بمحادثات "إيران النووية"

المنامة: أكد الأمير سلمان آل خليفة ولي العهد البحريني، ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو على أهمية مشاركة دول المنطقة بأي محادثات بملف إيران النووي، وعلى أن تشمل هذه المفاوضات مواضيع أوسع بما لذلك من دور مهم في ترسيخ أسس الأمن والاستقرار بالمنطقة، وذلك خلال اتصال هاتفي بينهما. وتم خلال الاتصال بحث فرص الاستثمار المشترك في المجال الطبي بما يسهم في رفد وتطوير القطاع الصحي في البلدين.

كما جرى استعراض مجالات التعاون الثنائي وعدد من المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

الشرق الأوسط، لندن، 2021/2/25

٣٢. واشنطن تؤجل إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية

واشنطن – سعيد عريقات: أوقفت وزارة الخارجية الأميركية خطط إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية في 23 آذار 2021، بحسب ما موقع "آكسيوس".

يذكر أن الرئيس الأميركي جو بايدن كان قد تعهد أثناء حملته الانتخابية بإعادة فتح القنصلية.

وبحسب "آكسيوس"، فإن وزارة الخارجية الأميركية "تدرك أن إثارة القضية خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية ستزيد من تسييس الأمر وتجعل من الصعب تحقيقه، لكنه يتطلب أيضًا موافقة إسرائيل.

القدس، القدس، 2021/2/25

٣٣. اليابان تدعم "أونروا" بـ 40 مليون دولار

وقعت الحكومة اليابانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "أونروا" يوم الخميس، اتفاقيتي تبرع تبلغ قيمتهما 40 مليون دولار. وأوضحت "أونروا" في بيان لها، أن من أصل إجمالي هذا التبرع، سيخصص مبلغ 30.2 مليون دولار لتمكينها من مواصلة تقديم الخدمات الهامة والرئيسية للاجئي فلسطين في كافة أقاليم العمليات الخمسة، فيما سيتم استخدام 9.5 مليون دولار أخرى تقريبا لتوسعة المجمعات المدرسية في غزة، وبالتالي السماح للمزيد من الأطفال بالوصول إلى تعليم نوعي.

وقال ممثل اليابان لدى دولة فلسطين ماغوشي ماسايوكي إن "هذا التبرع يمثل التزامنا الحازم وتضامننا تجاه لاجئي فلسطين في الوقت الذي تواصل المنطقة التعرض لأزمات إنسانية خطيرة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19".

فلسطين أون لاين، 2021/2/25

٣٤. ست منظمات أمريكية يهودية تطالب بايدن بإعادة وسم بضائع المستوطنات

القدس-(الأناضول): طالبت 6 منظمات يهودية أمريكية إدارة الرئيس جو بايدن، بالتراجع عن قرار الإدارة السابقة بوسم منتجات المستوطنات على أنها "صنعت في إسرائيل". وتم توجيه الرسالة، إلى وزير الأمن الداخلي الأمريكي أليخاندرو مايوركاس. وفي حينه، وجّه الفلسطينيون انتقادات حادة

للقرار، واعتبروه ضوءا أخضر لضم إسرائيل المنطقة "ج" التي تشكل نحو 60% من مساحة الضفة الغربية.

ووقّعت الرسالة منظمات "أمريكيون من أجل السلام الآن"، "جيه ستريت"، "آمينو"، "صندوق إسرائيل الجديد"، "شركاء من أجل إسرائيل التقدمية" و"الدعوة الحاخامية لحقوق الانسان"، وجميعها منظمات يهودية أمريكية تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها.

القدس العربي، لندن، 2021/2/25

٣٥. المتعاونون والمقاومون الفلسطينيون

جوزيف مسعد

من الحِكَم الشائعة القول إن الوحدة مفضلة على الانقسام في الصراعات السياسية وإنه ينبغي وضع الخلافات جانبًا في خضم المعركة مع عدو مشترك. وينطبق هذا القول المأثور على القوى التي تتشارك في القناعة والإيمان بأولوية مقاومة المستعمر ودحر الاستعمار.

أما في سياقات التزام فصيل بمقاومة المستعمر وفصيل آخر بالتعاون معه، فعلى أي أساس يمكن للوحدة بينهما أن تقوم؟ فلم نسمع أحدًا يطالب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مثلًا، أن تؤسس وحدة مع المتعاونين الجزائريين مع الاستعمار الفرنسي، المعروفين باسم "الحركيين"، أثناء الثورة الجزائرية. ويمكننا أيضًا أن نطرح الحالة الجنوب إفريقية مثالًا على ذلك، إذ لم يطالب أحد المؤتمر الوطني الأفريقي المقاوم أن يقيم وحدة مع حزب إنكاثا، المتعاون مع نظام الفصل العنصري.

أما في الحالة الفلسطينية، فمنذ عقود تتم مطالبة "حماس"، التي تنادي بالالتزام بمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، للانضمام إلى "وحدة وطنية" مع "فتح" التي تسيطر على السلطة الفلسطينية، والتي تعتبر أن مهمتها "المقدسة" على مدى عقود وحتى الآن هي التنسيق والتعاون مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي لسحق المقاومة الفلسطينية المناهضة لهذا الاحتلال.

وعلى الرغم من أن المقاومين المناهضين للاستعمار لم يتحدوا أبدًا مع المتعاونين مع الاستعمار من أبناء جلدتهم في كل النضالات ضد الاستعمار، لا في جنوب إفريقيا ولا في روديسيا أو كينيا، ولا في فيتنام أو كوريا، نجد في الحالة الفلسطينية أن هذا بالضبط ما يجري مؤخرًا.

فقبل أسبوعين، اجتمعت الفصائل السياسية الفلسطينية المختلفة برعاية مصرية رسمية في القاهرة لوضع خطة "شراكة وطنية" لإجراء انتخابات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر من قبل إسرائيل (لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستسمح للفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة بالمشاركة). وكان قائد السلطة الفلسطينية غير المنتخب محمود عباس

(والذي انتهت ولايته الانتخابية كـ"رئيس" للسلطة الفلسطينية في عام 2009) قد دعا إلى إجراء انتخابات جديدة.

يواصل الفريقان المتنافسان الرئيسيان، "فتح" و"حماس"، اللذان تنافسا آخر مرة في انتخابات عام 2006، الادعاء بأنهما يتبعان استراتيجيات متعارضة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي: فتصر "فتح" والسلطة الفلسطينية على أن السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية هو عبر التعاون الأمني الوثيق مع الاحتلال العسكري الإسرائيلي ومساعدته في قمع وإنهاء جميع أشكال المقاومة الفلسطينية العنيفة منها والسلمية (بما في ذلك المقاطعة الدولية لإسرائيل) للاحتلال؛ في المقابل، يصر الجناحان السياسي والعسكري لحركة "حماس" على أن السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال هو المقاومة بأشكالها المتعددة، العسكري منها والمدني والتضامن الدولي والمقاطعة الدولية وغيرها.

ما هو إذن الأساس الذي يمكن أن تقام عليه وحدة بين هاتين الاستراتيجيتين الرئيسيتين المتعارضتين كجزء مما يشير إليه البيان الختامي للاجتماع على أنه "الوحدة الوطنية" الفلسطينية؟

هنا تبرز المفارقة الأكبر، حيث تبدو القضية برمتها ليست أكثر من تكرار للأحداث التي وقعت في الأعوام 2005 . 2007!

الجانب الصادم في البيان الذي أصدرته الفصائل في القاهرة هو عدم ذكره للاحتلال الإسرائيلي إلا مرة واحدة يتيمة وبشكل عرضي في البند رقم 12، حيث جاء فيه أنه بمجرد انتخاب البرلمان المقبل، فإن الفصائل الفلسطينية ستقوم بـ "رفع توصية للمجلس التشريعي الجديد بمعالجة ملف النواب المعتقلين لدى الاحتلال." عدا عن ذلك، فإن البيان الطويل والمفصل يتحدث فقط عن إجراءات الانتخابات وضرورة قبول جميع الأطراف لنتائجها؛ ولا يذكر البيان مطلقا أن الانتخابات ستجرى في ظل الاحتلال لإسرائيلي العسكري أو أن "فتح" كانت قد رفضت نتائج الانتخابات عندما خسرتها في 2006. وكذلك لا يذكر البيان "إسرائيل" نفسها بتاتًا وكأن احتلالها غير موجود وليس له علاقة بالانتخابات المرتقبة.

وكما أنه ليس ثمة ذكر للاحتلال الإسرائيلي في البيان إلا عرضًا، فكذلك ليس ثمة ذكر للمقاومة الفلسطينية أيضًا، إلا عرضًا في البند رقم 1، حيث من المقرر عقد اجتماع للفصائل الفلسطينية في القاهرة الشهر المقبل لمناقشة انتخاب/اختيار أعضاء جدد لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية "بهدف تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز البرنامج الوطني المقاوم انطلاقا من كوننا حركة تحرر وطني". أما ماهية برنامج المقاومة الوطنية هذا، فسيتم تحديده على ما يبدو، في الاجتماع في آذار/ مارس، ومن الجلي أنه ليس أساس الاتفاق

الحالي. أما أن الفصائل المجتمعة قد رأت أنه من المناسب والضروري أن تُذَكِّر نفسها بأنها ما زالت تشكل "حركة تحرر وطني" لهو أمر مثير للاستهزاء.

ولكن ما هو الهدف من هذه "الوحدة الوطنية"؟ وكيف ستكون هذه الانتخابات الجديدة؟ وما الذي سيمنع تكرار الأحداث التي جرت بين عامي 2005 و2007؟

كانت قيادة "حماس"، التي رفضت اتفاق أوسلو، قد أدركت أن الغرض من تشكيل السلطة الفلسطينية بموجب الاتفاق هو أن تعمل الأخيرة كأداة للاحتلال الإسرائيلي، وهو الهدف الذي حققته السلطة الفلسطينية بثقة وثبات. وقد أدركت "حماس" أيضًا أن الانتخابات، التي لا تمنح الفلسطينيين أي سيطرة على أراضيهم أو مياههم، ناهيك عن استمرار سرقة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لكليهما، هي ليست أكثر من مجرد حيلة علاقات عامة لا تخدم سوى مصلحة إسرائيل والمتعاونين معها في السلطة الفلسطينية. ولهذا السبب كانت حماس قد رفضت المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية للسلطة الفلسطينية عام 1996 أو الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير 2005 التي أعقبت وفاة ياسر عرفات في عام 2004.

ونتيجة افتقاده للشرعية التاريخية التي كان عرفات يتحلى بها، كان عباس بحاجة إلى إضفاء شرعية على حكمه. وعندما قرر الإسرائيليون في عام 2005 سحب قوات الاحتلال من داخل قطاع غزة وإعادة انتشارها حوله ومحاصرته، وتحويل القطاع إلى سجن في الهواء الطلق كما هو عليه اليوم، كان هناك تحرك نحو شكل من أشكال "الوحدة الوطنية" بين حركة "حماس" المقاومة للاحتلال وحركة "فتح" المتعاونة معه، أمل كل منهما من خلالها ردع الفريق الآخر عن استراتيجيته. ونتيجة لذلك، اجتمع إثنا عشر فصيلاً فلسطينياً، بما في ذلك "حماس" و"فتح"، في القاهرة في آذار/ مارس 2005 برعاية مصرية أيضًا لتسوية خلافاتهم حول نظام التصويت لاستخدامه في الانتخابات التي كانوا سيشاركون فيها جميعاً. وأصدروا إعلان القاهرة الذي وافق على نظام انتخابي يتضمن جزئيًا التمثيل النسبي وعلى "تفعيل وتطوير" منظمة التحرير الفلسطينية، وهي نفس اللغة المستخدمة في بيان الشهر الحالي.

لكن خلافا للاتفاق الأخير، لم ينس بيان 2005 التأكيد على "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم". كما سجل البيان معارضتهم للاستعمار الاستيطاني اليهودي وجدار الفصل العنصري، وكذلك "تهويد القدس الشرقية".

مع تفاقم غضب الفلسطينيين على السلطة الفلسطينية، التي اشتد فسادها المالي وتعاونها مع الإسرائيليين منذ الانتفاضة الثانية، زادت الانقسامات داخل فتح، لا سيما مع القادة الشباب الموالين

لأوسلو مثل محمد دحلان (المنفي الآن في الإمارات العربية المتحدة) ومروان البرغوثي (سجنه الإسرائيليون وحاكموه على دوره المزعوم في ارتكاب "جرائم" ضد الاحتلال أثناء الانتفاضة الثانية) اللذين أصبحا خصمين لقيادتها التقليدية وتزايد شعبية "حماس"، أصرت الولايات المتحدة، لا سيما وزيرة خارجيتها اليمينية المتشددة كوندوليزا رايس، على إجراء الانتخابات في كانون الثاني/ يناير 2006.

كانت الولايات المتحدة تأمل في أن تقوم "فتح" بسحق "حماس" في الانتخابات، بناءً على استطلاعات الرأي في حينها التي تنبأت بشكل خاطئ بانتصار فتح. وأملت الولايات المتحدة وإسرائيل بأنه لو تحقق هذا النصر سيتم القضاء على حماس والمقاومة نهائيا. ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ 2.3 مليون دولار تحت عدة بنود كاذبة (مثل تمويل "غرس الأشجار" و "دوري كرة القدم") لدعم انتخاب فتح وتعزيز مكانة عباس (من الواضح والمضحك أنه لا يُنظر إلى ذلك التمويل على أنه تدخل "أجنبي" في الانتخابات). لكن المفاجأة كانت أن غطرسة الولايات المتحدة وعملائها هي ما تم سحقه في الانتخابات. فقد انتصرت "حماس" وفازت بـ 74 مقعدا في المجلس التشريعي بينما حصلت" فتح" على 45 مقعدا.

بدأت "فتح" وعباس بمضايقة قادة "حماس" المنتخبين واعتقال مؤيديهم. وقد اعتقل الإسرائيليون العديد من مرشحي حماس الذين فازوا بمقاعد برلمانية وكذلك وزراء حماس في الحكومة الجديدة التي تشكلت في آذار/ مارس 2006. وبحلول آب/ أغسطس، كانت إسرائيل قد اختطفت وأسرت 33 برلمانيًا تابعين لحركة حماس (25٪ من أعضاء المجلس التشريعي) و8 وزراء في الحكومة الجديدة. كما منعت أعضاء المجلس التشريعي من غزة من القدوم إلى الضفة الغربية. وبدون تشكل النصاب القانوني فلم يكن من الممكن للمجلس التشريعي أن يجتمع.

قامت الولايات المتحدة والأوروبيون بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية على الفور. وبحلول شهر حزيران/يونيو 2007، قام عباس بشكل غير قانوني بإقالة حكومة "حماس" المنتخبة واستبدل رئيس وزرائها برئيس غير منتخب هو موظف البنك الدولي السابق سلام فياض. قامت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، التي دربتها وكالة المخابرات المركزية، بمساعدة المخابرات الأردنية والمصرية، بمحاولة الاستيلاء على غزة والضفة الغربية بالقوة والإطاحة بالحكومة المنتخبة. وبعد أشهر من عمليات الخطف الإسرائيلية لمسؤولي حماس المنتخبين وقمع فتح لكوادر حماس في الضفة الغربية، نجح الانقلاب الفتحاوي في رام الله في هزيمة "حماس"، ولكن نتيجة مقاومة حماس الباسلة، لم يتمكن الانقلاب من الإطاحة بها في قطاع غزة. وبدعم من مصر ومن محمود عباس

وأنصاره، قامت إسرائيل بعد ذلك بفرض حصار عقابي مستمر على غزة في محاولة لإجبار "حماس" على الاستسلام أو لتقويضها من خلال إلحاق المعاناة الشديدة بسكان القطاع.

لقد وقعت هذه الأحداث في أفضل الظروف، في وقت كانت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا مستثمرة في استنباط "حلول" للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي وقت لمّا تكن الدول العربية بعد قد بثت على الملأ، بلا خجل وبخضوع تام، عشقها وولهها المكبوت بإسرائيل. في الواقع، كان نص إعلان القاهرة لعام 2005 قد قدم لحماس المقومات الأساسية لإحلال العدالة للفلسطينيين ودعم الحقوق الفلسطينية، في حين أن نص بيان القاهرة لعام 2021 رفض الإقرار بأي من هذه الحقوق.

لماذا إذن تسعى القيادة السياسية لحركة "حماس" الملتزمة بالمقاومة إلى "الوحدة الوطنية" مع" فتح" التي أظهرت التزامًا صارمًا بالتعاون مع المستعمر الإسرائيلي لقمع الشعب الفلسطيني؟ في حين أن هذا الترتيب الجديد سيعود على "فتح" والسلطة الفلسطينية ورعاتهما الإسرائيليين والأمريكيين والأنظمة العربية (خاصة مصر والأردن) بمكاسب جمة، في حين لن تظفر حركة "حماس" منه إلا بأفدح الخسائر.

واستعدادًا للانتخابات المرتقبة، قامت إسرائيل في الأسبوعين الماضيين، في أداء يكرر ما قامت به في 2005 . 2007، بخطف واحتجاز قادة حماس ونشطاء يساريين آخرين مناهضين للسلطة الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية. فإن خسرت "حماس" الانتخابات، وهذا هو الاحتمال الأكبر، نتيجة الممارسات والتلاعبات غير الشرعية من قبل إسرائيل والولايات المتحدة و"فتح"، فإن الضغوطات عليها للتخلي عن سلاحها (وهو شرط إسرائيلي وأمريكي دائم لإنهاء عزلتها وعدم تجريمها) ستزداد بلا حدود. وإذا فازت، وهذا غير مرجح، فسوف تواجه تكرارا لانقلاب 2007/2006.

بما أن "فتح" والسلطة الفلسطينية لم تتراجعا عن تعاونهما مع الاحتلال الإسرائيلي ولا عن عداوتهما الصريحة للمقاومة الفلسطينية، فمن المنطقي الاستنتاج أن القيادة السياسية لحركة "حماس" هي التي رضخت لشروطهما. فأي شكل من أشكال "الوحدة الوطنية" بين "حماس" و"فتح" في ظل هذه الظروف لن يكون إلا وحدة التعاون مع العدو والمحتل الإسرائيلي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن شرخا رئيسًا سينشأ قريبا بين القيادة السياسية لحركة "حماس" وقيادتها العسكرية المستقلة: حيث ستنضم الأولى إلى صفوف المتعاونين بينما ستظل الأخيرة، التي لم تدعم الجهود المبذولة لـ"الوحدة" مع المتعاونين، من المقاومين الصامدين ضد جهود إسرائيل المتواصلة لإلغاء كافة الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

موقع "عربي 21"، 2021/2/25

٣٦. هل أخطأت "حماس" بمشاركتها في انتخابات 2006؟

أسامة أبو ارشيد

من يتابع بعض نقاشات مقرّبين من حركة حماس ومتعاطفين معها يلاحظ أن كثيرين منهم يتجاوزون في انتقادهم كيفية تعاطيها مع "الحوار الوطني الفلسطيني" الذي انعقد في القاهرة، مطلع شهر فبراير/ شباط الجاري، إلى انتقاد أصل مشاركتها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وقبولها بالعمل السياسي من خلال مؤسسات السلطة الفلسطينية. كان صاحب هذه السطور قد انتقد، أيضاً، في مقال الأسبوع الماضي، في "العربي الجديد" (2/19)، نتائج حوار القاهرة، وتركيزه على إجراء انتخاباتٍ تشريعيةٍ ورئاسيةٍ وللمجلس الوطني، من منطلق هاجِسُهُ أنها ستعمق الانقسام الفلسطيني. واعتبر المقال أن "حماس"، المُثْقَلَةَ بعبء قطاع غزة المحاصر، وربما بدافع منافساتٍ انتخابيةٍ تنظيمية قادمة، قبلت بشروط، يعتقد كثيرون أنها لا تصب في مصلحة إنهاء الانقسام، بل إنها، على الأرجح، ستعوق نجاح الانتخابات والمصالحة بينها وبين حركة فتح.

ثمَّة فارق بين انتقاد أسلوب تعاطي "حماس" مع الأزمة الفلسطينية – الفلسطينية المستحكمة، والتي هي نتاج بائس لاتفاقية أوسلو، وما ترتب عليها من سلطة مرتهنة لمصالح المُحْتَلِ واشتراطاته، وبين وجود ضرورة ضاغطة على فصائل العمل الوطني للتعامل مع إكراهات الواقع. لم تكن "حماس"، ولا أي فصيل آخر، هم من نصب فَخَّ "أوسلو" للشعب الفلسطيني عام 1993. ذلك كان قرار حركة فتح التي سطت على القرار الوطني الفلسطيني منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، وما زالت تمارس الوصاية عليه. وسواء أقبل بعضهم أن يعترف بذلك أم لا، فإن قيادة "فتح"، التي تقود السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، تمَّ تطويعها عبر عقود طويلة لتصبح جزءاً من النظام الرسمي العربي المَرْضِيِ عنه من الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة، واستتباعاً إسرائيل.

ما بين أعوام 1994 و2000، استغرقت السلطة الفلسطينية في حماية أمن إسرائيل، حتى وهي تمنع الفلسطينيين أقل حقوقهم وتتنكر لاتفاقاتها معهم، ولم تكن أجهزة أمن السلطة أقل بطشاً من أعتى الأنظمة العربية قمعاً، كسورية وتونس حينها. ونذكر كيف نكّلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي أشرفت على تدريبها الولايات المتحدة، بفصائل المقاومة، وبالشعب الفلسطيني عموماً. قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بذلك، ولا تزال، بتواطؤ تام مع إسرائيل. وعندما أدرك الرئيس الراحل ياسر عرفات، رحمه الله، عام 2000، أنه قد أوقع الشعب والقضية في فخ مُحْكَم، حاول أن يتمرّد على ذلك، وأن يعيد ترسيم قواعد اللعبة، فكانت النتيجة أن حوصر إسرائيلياً في مقر المقاطعة في رام الله، أواخر عام 2001، ولم يخرج منها إلا وهو ينازع الموت أواخر عام 2004. الجدير بالذكر هنا أن كثيرين من رموز السلطة الحالية كانوا ممن تنكروا لعرفات خلال فترة حصاره، وفي مقدمتهم محمود

عباس نفسه الذي جيء به وريثاً له. كما أن من المهم أن نُذَكِّرَ بأن أنظمة "محور الاعتدال" العربي ساهمت، في سنوات عرفات الأخيرة، في حصاره والضغط عليه، للتخلي عن رئاسة السلطة لصالح عباس. وهو ما تفعله اليوم مع الأخير لصالح محمد دحلان، بعدما اصطدم عباس بالحائط، ولم يعد قادراً على تقديم مزيدٍ من التنازلات.

مع وفاة عرفات، كانت السلطة الفلسطينية منهكةً جرّاء الحصار والضربات الإسرائيلية المتلاحقة خلال سنوات انتفاضة الأقصى، كما كانت أجهزتها الأمنية تعاني تفكّكاً وضعفاً. أيضاً، كانت حركة فتح منقسمة على ذاتها ومشرذمة، ولم يكن وريث عرفات، أي عباس، يحظى بقبول واسع لدى الشعب الفلسطيني، ولا حتى داخل "فتح". الحقيقة هي الحقيقة. إنه لا يملك كاريزما، وهو ليس مصدر إلهام، فهو كما قال أمين السر الأسبق للجنة المركزية لحركة فتح فاروق القدومي، لم تتغبر ملابسه يوماً في خنادق المقاومة. الإحالة هنا واضحة، عباس لا يملك رصيداً نضالياً، وقد تمَّ الدفع به حينها، إسرائيلياً وأميركياً، ومن "محور الاعتدال" العربي، ليكون زعيماً على شعبٍ الشرعية عنده مشروطة بالسجل النضالي لصاحبه.

"حماس"، القطب الثاني في الساحة الفلسطينية، والمعادل الموضوعي لحركة فتح، كانت تدرك مأزق السلطة الفلسطينية بعد وفاة عرفات، ومأزق "فتح"، ومأزق عباس نفسه. ولذلك، عندما جاءها هذا الأخير متوسّلاً العون، مدّت له يدها، ولم ترشح أحداً ضده، ولا حتى دعمت أحداً مقابله في الانتخابات الرئاسية عام 2005. ربما تعشّمت "حماس" حينها أنه يمكن إجراء إصلاحات جوهرية في بنية السلطة، القمعية والفاسدة، بسبب معضلة الشرعية التي كان عباس يعاني منها ويطلبها حثيثاً. لم تكن "حماس" غافلةً عن أنه لا إسرائيل، ولا الغرب، ولا الأنظمة العربية، ولا حتى "فتح"، في وارد قبول رئيس منتم إليها، أو قريب منها. ربما كان خطأ "حماس" أنها راهنت على "أخلاقياتٍ وطنية" عند عباس، ولكن الرجل كان وفياً لقناعاته التي لا ترى أفقاً فلسطينياً من دون رضى إسرائيلي.

بسرعة، أخذ عباس مكانه في نادي الطغاة العرب. بدأ أولاً بالتلاعب بتواريخ عقد الانتخابات البلدية، مخافة أن تخسرها "فتح" أمام "حماس". ثمَّ بدأ يتلاعب بمواعيد الانتخابات التشريعية للسبب ذاته، لولا أن إدارة جورج بوش الابن، التي كانت مهتمة، حينئذ، بتسويق "أجندة الحرية" في الشرق الأوسط، ضغطت عليه وعلى إسرائيل لإجرائها. لم تتحسّب إدارة بوش لخسارة "فتح" وانتصار "حماس". ولم تتوقع "حماس" أن تجري الانتخابات بحريةٍ وشفافيةٍ تؤهلها لذلك الفوز الكاسح. ولم يكن في واردها تشكيل الحكومة. كل ما طمحت إليه هو تعديل مسار السلطة الفلسطينية وضبطه من خلال المجلس التشريعي. تعلم "حماس" أن السلطة أمر واقع ضمن معادلة إسرائيلية وإقليمية ودولية. هذا لا ينفي أن تكون "حماس" قد أخطأت الحسابات في تصدّرها لتشكيل الحكومة ورئاستها عام 2006. وجميعنا

يعلم ماذا ترتّب على ذلك بسبب ألاعيب عباس و"فتح" والعقبات التي وضعوها في طريق حكومة إسماعيل هنية. قبل أشهر قليلة، نشرت لي دراسة أكاديمية مُحَكَّمَةٌ في مجلة "سياسات عربية" توثق الدور الأميركي في نسج خطوط المؤامرة ضد حكومة هنية، وتواطؤ عباس و"فتح" وأجهزة السلطة فيها مع إسرائيل وأنظمة عربية، بشكلٍ قاد إلى الصدامات الدموية في قطاع غزة عام 2007 وسيطرة "حماس" عليه.

تورّط قيادة "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، عام 1993، في إقامة سلطة تحت حراب الاحتلال كان خطأً استراتيجياً كارثياً، وهي قد مضت فيه وحدها، وفرضت واقعاً على الجميع. الحقيقة المُرَّةُ، أنه منذ قيام السلطة الفلسطينية لم يعد قرار بقاءها فلسطينياً بحتاً، ولم يعد قرار إلغائها فلسطينياً بحتاً كذلك. كما سبق القول، لقد أضحت جزءاً من معادلة إسرائيلية وعربية ودولية. وساهم أسلوب "فتح" في إدارتها في ترسيخ دور الوكيل المناط بها، ومن أراد تغييره، أو إلغاءه، فإن ثمناً فادحاً ينتظره. جرّب ذلك عرفات، وجرّبت ذلك "حماس"، ورأينا النتيجة. ومع ذلك، يبقى السؤال قائماً، ما هي الخيارات المتاحة فلسطينياً أمام معضلةٍ كهذه؟ أيكون الحل في انسحاب "حماس"، الفصيل الموازي لحركة فتح، من المشهد، وترك إدارته لمن تقول إنهم يفسدونه؟

كثيرون ممن يصرّون على أن "حماس" ارتكبت خطيئةً بدخولها معترك الصراع على "سلطة أوسلو"، بذريعة أنها وقعت ضحية النقيضين: المقاومة أم السلطة، لا يريدون الإجابة عن الأسئلة التالية: ماذا لو لم تدخل "حماس" معمعة السلطة، هل كانت قيادة السلطة الفلسطينية وأجهزة أمنها ستدعها وشأنها تقاوم؟ وهل المقاومة قادرة على تحرير فلسطين ضمن معطيات الراهن وموازين القوى فيه؟ وهل المقاومة عمل عسكري فقط من دون استيعاب السياقات المحلية والإقليمية والدولية؟ وهل المقاومة العسكرية أبدية، من دون محطاتٍ للتقييم، والتفاوض، والتهدئة؟ يريد كثيرون لعن تجارب الآخرين وتنازلاتهم، لكنهم لا يريدون وضع أنفسهم في تعقيدات وضعياتهم، ليعلموا إن كان في وسعهم أن يقودوا بشكلٍ أفضل، أو إن كانوا قادرين على الجمع بين السقوف العليا والسياسات المبدئية المرنة. بمعنى، يرتاح هؤلاء إلى الاسترسال في تعريف وتفصيل ما يقفون ضده ويرفضونه، ما دام من دون أثمان، ولكنهم عاجزون عن صياغة ما الذي يؤمنون به ويريدونه ضمن إكراهات الواقع والحدود الدنيا. وبهذا، يبقى من يُدينُ الجميع أداءهم السياسي والوطني متسلطين على القرار، غير مكترثين بضجيج الناقدين السلبيين.

في مقال لي في "العربي الجديد" (2017/5/5)، كتبت: "تطور الفكر السياسي بحاجة إلى البراغماتية في المسار والتصلب في الإيديولوجيا .. ومن تفاعلهما يتطوّر الأفراد والحركات والدول والأمم .. كل حياتنا، حتى الشخصية منها، هي حصيلة هذين التفاعلين، الطموح (المبدأ/ الإيديولوجيا)، والواقع

(الضرورة/ التحدّي)، ومن يقول غير ذلك يعيش في أوهامه وهوامشه". بغض النظر عما إذا كان بعضهم يرى هذا إيجابياً أم سلبياً، إلا أنه على مدى خمسة عشر عاماً من الحصار لم تتنازل "حماس" عن مبادئها وأيديولوجيتها. لم تعترف بإسرائيل، وراكمت معها حالة من الردع المتبادل، وتصدّت لاعتداءاتها الهمجية على قطاع غزة، وأرغمتها على قبول هدن معها مرّات ومرّات. .. شخصياً، لدي ملاحظات كثيرة على ممارسات لـ"حماس" وعلى كفاءة كثيرين من قياداتها، وعلى فسادٍ بدأ يطل من داخلها في قطاع غزة المحاصر. ولكن كفلسطيني، مهما كان موقفي منها، أدرك أن جذر الخلل، فلسطينياً، يبدأ بقيادة "فتح"، من دون أن ألغي سياق الإكراهات الإسرائيلية والعربية والدولية. فارق بين أصل المرض وعارضه. هذا لا يعني تجميلاً للعارض، ولا يعني أن عارض المرض قد لا يصبح أخطر منه، إن لم يتم التعامل معه بحذر. هذا موضوع آخر.

العربي الجديد، لندن، 2021/2/26

٣٧. العلاقات الأميركية – الإسرائيلية في عهد بايدن .. قيد الاختبار

مجموعة من الباحثين

مع تبدّل الإدارة الأميركية في واشنطن، تمر العلاقات الإسرائيلية – الأميركية باختبار، وذلك على خلفية توترات مع الإدارة الجديدة بشأن قضايا خارجية محددة، والتآكل الكبير في مكانة إسرائيل كموضع إجماع بين الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة، وبصفتها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.

منذ دخول الرئيس بايدن إلى البيت الأبيض تعقدت العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. والحديث الهاتفي بين الرئيس بايدن ورئيس الحكومة نتنياهو لا يغير شيئاً.

احتمال نشوء توترات واحتكاكات بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمحور حول ثلاث قضايا مركزية: إيران، والساحة الفلسطينية، والمنافسة مع الدول العظمى (الصين وروسيا).

إيران

التحدي: تواصل إدارة بايدن الحديث عن نيتها العودة إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات منذ اللحظة التي تعود فيها إيران إلى التقيد بالاتفاق. وتحذّر الإدارة من أنه إذا واصلت إيران انتهاكاتها للاتفاق فيمكن أن تصل إلى مسافة «أسابيع» من مراكمة مواد مخصبة لصنع قنبلة، وأن الإدارة تعطي أولوية للدفع قدماً بحل لهذه المشكلة. من جهة أُخرى، رئيس الحكومة والمسؤولون الكبار في إسرائيل يواصلون انتقاداتهم العنيفة والعلنية لسياسة الإدارة الأميركية، وتقوم وسائل الإعلام الأميركية بتسريب «مطالب» إسرائيلية غير واقعية، مثل وقف كل عمليات تخصيب اليورانيوم في إيران، وإنهاء الوجود

الإيراني في ساحات المنطقة. بالإضافة إلى تلميح إسرائيل للإدارة الأميركية إلى أنها تدرس بدائل عسكرية.

ترى واشنطن في الانتقادات الإسرائيلية استفزازاً. الرئيس بايدن وأفراد الطاقم الذي عيّنه هم الذين هندسوا الاتفاق النووي، وهم يؤمنون به ويرون في العودة إليه حلاً في المدى المنظور يتيح لهم مواجهة مشكلات أكثر إلحاحاً مطروحة على سلّم الأولويات القومية للولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك هم يحملون معهم آثاراً عميقة للخطوات الإسرائيلية التي سعت لإحباط الاتفاق النووي مع إيران خلال فترة الرئيس باراك أوباما.

بناء على ذلك، إذا شعرت الإدارة بأن إسرائيل تتعامل مع المفاوضات بنهج مواجهة، ومع حديث استفزازي في «الغرف المغلقة» ومواقف غير عملية كعادتها، فإن التوترات في موضوع إيران يمكن أن تلقي بظلها على مجمل العلاقات بين الدولتين الحليفتين، ويمكن أن تؤثر سلباً في مكانة إسرائيل وأمنها في المنطقة.

الرد: يجري تصوير المسألة الإيرانية كموضوع مركزي ومُلح من شأنه أن يبلور علاقة إسرائيل بالإدارة الجديدة في واشنطن. من أجل منع وقوع هذه المواجهة، المطلوب من المنظومة الإسرائيلية أن تتحرك من وراء الكواليس، وأن تتخلى عن الدبلوماسية العلنية التهديدية، وعن عرض مواقفها بصورة مسبقة، وأحياناً من خلال وسائل الإعلام.

كما يتعين على إسرائيل العمل من أجل إقامة حوار صامت وحميم على قاعدة اتفاق مشترك لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي، ومن خلال ترسيخ قنوات تعاون استخباراتية وأمنية وعملانية بين الدولتين وتعزيزها، ومن أجل بناء الثقة بالتعامل مع الإدارة يتعين على إسرائيل تقديم مواقف بنّاءة والامتناع عن التهديد باستخدام بدائل عسكرية في الفترة الحالية.

في المقابل، وكجزء من المواجهة مع التحديات التي تطرحها إيران ومساعيها لبناء قوة وكلائها وتمركزها عسكرياً في ساحات المنطقة، على إسرائيل أن تقدم خطة تسلُّح منظمة لزيادة قوة الجيش الإسرائيلي خلال السنوات المقبلة، بالاستناد إلى ميزانية متفق عليها والاعتماد بصورة أساسية على مساعدة أميركية مستقبلية.

الساحة الفلسطينية

التحدي: تعبّر إدارة بايدن عن تأييدها لاتفاقات التطبيع وتشجع توسيعها، لكنها توضح أن هذه الاتفاقات لا تشكل بديلاً عن اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، بل يجب أن تساعد على الدفع به قدماً.

بايدن شخصياً يؤمن بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لإحراز تقدم بين إسرائيل والفلسطينيين. لذا تحذّر الإدارة من القيام بخطوات أحادية الجانب على الأرض تضر بفرص إقامة دولة فلسطينية، بما في ذلك الرد هذا الأسبوع على اقتراح الصندوق الدائم لإسرائيل [هكيرن هكييمت ليسرائيل] بشأن شراء أراضٍ في الضفة الغربية. ومن المعقول أيضاً أن تزداد حساسية الإدارة تجاه النواحي الإنسانية وحقوق الإنسان في الساحة الفلسطينية.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار إسرائيل في رفضها لحل الدولتين وتوسيع البناء في المستوطنات، وخصوصاً شرعنة بؤر استيطانية غير قانونية و»الضم الزاحف»، إلى إثارة خلافات بينها وبين إدارة بايدن، وربما سيجعل من الصعب على هذه الأخيرة تأييد مواقف إسرائيل في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.

وبهذه الطريقة يمكن أن تتحول خطوات المحكمة الدولية إلى سيف مسلط فوق رأس إسرائيل.

في ظل سياسة أميركية نقدية من المتوقع ازدياد التوترات أيضاً بين إسرائيل وبين دول ذات وزن في المنطقة، تحديداً مصر والأردن، اللتين تُظهران استياءهما المتزايد من السياسة الإسرائيلية في الساحة الفلسطينية.

الرد: يتعين على إسرائيل أن تعيد أفق حل الدولتين إلى جدول الأعمال، بالتنسيق مع إدارة بايدن؛ وتسخير عملية التطبيع من أجل توجيه الاهتمام إلى السلطة الفلسطينية بدلاً من تنحيتها جانباً.

هذه الخطوات بالإضافة إلى استئناف الاتصالات بين واشنطن والسلطة الفلسطينية والمساعدة الأميركية للفلسطينيين، يمكن أن تكبح توجُّه إضعاف السلطة الفلسطينية كمنظومة حكم وعملية تقرّبها من حركة «حماس».

في هذه الظروف تستطيع إسرائيل منع وقوع احتكاك محتمل بالإدارة الأميركية أيضاً في موضوع الانتخابات الفلسطينية.

يجب على إسرائيل التركيز على حوار مفتوح وشفاف مع الإدارة الأميركية لمنع تكرار الفشل في الانتخابات الفلسطينية الأولى التي زادت من قوة «حماس» ويمكن حالياً أن تزيدها قوة.

في ميزان الفرص والمخاطر يجب على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ موقف في التوقيت الحالي من مسألة الانتخابات الفلسطينية، لكن عليها أن تمنع بأي ثمن إمكان سيطرة «حماس» من خلالها، أو بناء بنية تحتية معادية لها في الضفة الغربية، كخطوة أولى للسيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، التي من المحتمل أن يكون لها تداعيات خطرة على أمن الدولة.

إذا جرى حوار شفاف ونوعي مع الولايات المتحدة من المحتمل أن توافق على الأقل على تأجيل الانتخابات من أجل إعداد الأرضية للمحافظة على القوى الإيجابية في الساحة الفلسطينية.

الصين، روسيا، والتنافس بين القوى العظمى

التحدي: تُظهر الولايات المتحدة حساسية كبيرة حيال مسألة المنافسة بين القوى العظمى.

وترى إدارة بايدن، مثل سابقتها، في الصين أخطر تهديد للأمن الوطني الأميركي في الفترة الحالية. المنافسة والتوترات بين الولايات المتحدة والصين بلغت ذرا جديدة مع أزمة «كورونا». تتخوف الولايات المتحدة من أن تستغل الصين، التي كانت أول من تعافى من الأزمة، الضعف الداخلي للدول والشركات من أجل القيام باستثمارات تهدف إلى السيطرة على بنى تحتية استراتيجية وأرصدة حساسة من الناحية الأمنية والتكنولوجية.

لقد لمّحت إدارة ترامب أكثر من مرة لإسرائيل إلى أنها قلقة من سلوكها إزاء الاستثمارات الصينية في مجالات البنى التحتية الوطنية والتكنولوجية. وحذّرت الإدارة من وجود فجوات في عملية الرقابة على تسلل الصين إلى صناعة الهاي – تك وشراء تكنولوجيا مزدوجة الاستخدام «تعرّض الولايات المتحدة للخطر».

ومؤخراً تصاعد القلق الأميركي من التسلل الصيني إلى إسرائيل، وبرز مجدداً في العناوين الأولى للصحف على خلفية تدخّل شركة صينية في أعمال توسعة ميناء حيفا.

تُظهر الولايات المتحدة حساسية كبيرة أيضاً إزاء موضوع روسيا، على خلفية التوترات الحادة بين الدولتين، والتي وصلت إلى ذروتها مؤخراً في تدخُّل روسيا في الانتخابات في الولايات المتحدة، والهجوم السيبراني الواسع وغير المسبوق ضد وكالات الإدارة الأميركية، والتنديد الأميركي بسياسة الكرملين بعد اعتقال الناشط المعارض ألكسي نافالني وقمع التظاهرات التي حدثت احتجاجاً على ذلك. في هذه الظروف من المتوقع ازدياد حساسية الإدارة الجديدة حيال علاقات إسرائيل مع روسيا، والتي وصفها بايدن نفسه بأنها تشكل تهديداً خطِراً.

الرد: يتعين على إسرائيل العمل بصورة تضمن أن تراعي سياستها في مجال الرقابة والموافقة على استثمارات صينية في البنى التحتية وفي التكنولوجيا، المعايير الأميركية، ولا تؤدي إلى أزمة خطِرة في العلاقات مع الولايات المتحدة كما حدث في الماضي.

المطلوب من إسرائيل التنسيق الكامل والشفاف مع الولايات المتحدة في كل ما يتعلق بعلاقتها بالصين، كي تستطيع الإدارة الأميركية أن تدرك أن نشاطات الصين في البلد وعلاقات إسرائيل مع روسيا لا تعرّض مصالح الولايات المتحدة للخطر. بالإضافة إلى ذلك، على إسرائيل أن تعرف مدى الحساسية الأميركية إزاء العلاقات المتينة لإسرائيل مع روسيا.

في الخلاصة، بناء الثقة، وعلاقات عمل وثيقة، والتنسيق مع إدارة بايدن، وترميم مكانة إسرائيل في الولايات المتحدة كموضع إجماع بين الحزبين الكبيرين، هي مصالح إسرائيلية من الدرجة الأولى،

وخصوصاً على خلفية التحديات المتعددة الأبعاد، وغير المسبوقة، التي تواجهها إسرائيل في مرحلة «كورونا». ليس هناك بديل للولايات المتحدة من الحلف الاستراتيجي الكبير والمهم مع إسرائيل، ويجب عدم التعريض للخطر المصالح المشتركة والتعاون السياسي والأمني والاستخباراتي غير المسبوق بين الدولتين اللتين لديهما في نهاية المطاف نظرة مشتركة إلى العالم وقيم مشتركة.

موقع «معهد هرتسليا»

الأيام، رام الله، 2021/2/26

٣٨. كاريكاتير:

فلسطين أون لاين، 2021/2/25